



قياس أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال الفترة

2018-2001

Measuring the impact of intra-trade on economic growth in Algeria over the period 2001-2018

د. موسليم حسين

د. بن يوب لطيفة

د. عوار عائشة*

مخبر تقييم سياسات التنمية
الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد،
تلمسان
الجزائر

مخبر الدراسات الإستراتيجية للبحوث
السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان
الجزائر

مخبر النقود والمؤسسات المالية في
المغرب العربي، جامعة أبي بكر
بلقايد، تلمسان
الجزائر

hmousliman@yahoo.fr

latifasanaa@yahoo.fr

aichaaouar@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/04/22

تاريخ القبول: 2022/03/18

تاريخ الإرسال: 2022/01/07

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار وقياس أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) خلال الفترة (2018-2001) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الصادرات البينية والواردات البينية) والمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي). توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والتجارة البينية إلا أن الصادرات البينية والواردات البينية لا تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، أي أن التجارة البينية لا تساهم في دعم النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال فترة الدراسة، لذا ينبغي على الدول المغاربية تفعيل جهودها لتحقيق أهداف الاتحاد.

الكلمات المفتاحية: اتحاد المغرب العربي؛ اختبار الحدود؛ تجارة بينية؛ نمو اقتصادي؛ نموذج ARDL.

Abstract :

This study aims to test and estimate the impact of intra trade on economic growth in Arab Maghreb Countries (Algeria, Tunisia and Morocco) during the period (2001-2018) using the Autoregressive Distributed Lag model (ARDL) to estimate the relationship between the independent variables (intra exports, intra imports) and the dependent variable (gross domestic product), The basic findings of the study has supported the existence of a long run equilibrium relationship among GDP and intra trade but intra exports and intra imports do not positively affect economic growth, meaning that intra trade does not contribute to supporting economic growth in Arab Maghreb Countries during the period of study, Therefore Maghreb countries should activate their efforts to achieve the goals of the Union.

Key Words: Arab Maghreb Union ; Bound test ; Intra trade ; Economic growth ; ARDL model.

JEL Classification: F14, O55.

*مرسل المقال: عوار عائشة (aichaaouar@yahoo.fr)



المقدمة:

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة مميزة من سمات العصر الحالي حيث تزايدت أعداد المجموعات المنظمة إلى بعضها البعض بشكل يندرج من اندماج بسيط إلى اندماج كامل ينعكس في توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية. وفي هذا السياق، تملك بلاد المغرب العربي موارد بشرية ضخمة وإمكانات وثروات طبيعية تعبر عن التنوع الاقتصادي المغربي بالإضافة إلى مساحات شاسعة وبالأخص الموقع الاستراتيجي المتميز غير أن هذه الطاقات والإمكانات لم تستغل في بناء تكامل إقليمي مغربي ولم تعزز منه خاصة في مجال التبادل التجاري، والمتتبع لتطورات التجارة البينية المغربية يلمس وجود فجوة كبيرة بين ماخطط له من أهداف وما تحقق على أرض الواقع وأن حصتها متواضعة لا تتعدى 5%.

تلعب التجارة البينية دورا كبيرا في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية وهذا نظرا للأهمية الكبرى التي تحتلها في الاقتصاد الوطني فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة قدرات الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة للأفراد، وإدراكا لأهمية ودور التجارة البينية في مسيرة التكامل المغربي تناقش هذه الدراسة دور التجارة البينية كمصدر رئيسي للدخل في تحقيق النمو الاقتصادي في محاولة للإجابة الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التجارة البينية في

دعم النمو الاقتصادي في البلدان المغربية الثلاث (الجزائر وتونس والمغرب)؟

فرضيات الدراسة: يقوم البحث على الفرضيتين التاليتين:

- تؤثر الصادرات البينية تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي
- تؤثر الواردات البينية تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي في بلدان المغرب العربي

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة إبراز أهم المحطات في مسيرة تأسيس اتحاد المغرب العربي
- تحليل واقع تطور التجارة البينية المغربية خلال الفترة 2001-2018
- قياس أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال الفترة محل الدراسة

منهجية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة وقصد اختبار صحة الفرضيات المقترحة سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري من أجل تغطية موضوع البحث وجمع وتحليل وتفسير بعض البيانات والمعلومات المرتبطة به والمنهج القياسي لدراسة أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.

محاور الدراسة: قصد الإلمام بموضوع البحث قسمنا دراستنا إلى ثلاث محاور أساسية هي:

- المحور الأول: الخلفية التاريخية لتأسيس اتحاد المغرب العربي
- المحور الثاني: واقع التجارة البينية في دول المغرب العربي
- المحور الثالث: النمذجة القياسية لأثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.



I. الخلفية التاريخية لتأسيس اتحاد المغرب العربي:

يرجع تاريخ بناء اتحاد المغرب العربي إلى فترة ما قبل الاستقلال حيث شهدت الدول المغاربية عدة محاولات للوحدة أولها تلك التي أرسنها منظمة نجم شمال إفريقيا بقيادة المناضل الجزائري مصالي الحاج عام 1927، ثم عقد أول مؤتمر بالقاهرة سنة 1947 أين ضم القادة المغاربة إلى جانب الأمين العام للجامعة العربية بهدف توحيد سبل الكفاح المغاربي (المديني، 2004، صفحة 89) غير أن ميلاده الرسمي تجسد في عقد مؤتمر طنجة في أبريل 1958 بمشاركة قادة من جبهة التحرير الوطني الجزائري وحزب الدستور الجديد التونسي وحزب الاستقلال المغربي والذي تمخض عنه دعم التعاون الجماعي في بناء المغرب العربي وتصفية البقايا الاستعمارية. وتوالت المحاولات الوحدوية بعد مؤتمر طنجة ليكون اجتماع قادة بلدان المغرب العربي 10 يوم جوان 1988 بزردة بمثابة الانطلاقة المبدئية لمشروع اتحاد المغرب العربي، في السابع عشر من شهر فبراير 1989 وقع رؤساء البلدان المغاربية الخمسة (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا) معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية التي تضمنت مولد اتحاد عربي جديد أطلق عليه «الاتحاد المغاربي» بهدف بعث فضاء مغاربي على قدر متقدم من الاندماج التدريجي، ومن هذا المنطلق تم تحديد الأبعاد الرئيسية لهذه المعاهدة وفق المراحل التالية: (عوار و بن يوب، 2012، صفحة 69)

- إقامة منطقة تبادل حر عام 1992 من خلال رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية على السلع الزراعية والصناعية المنتجة في المغرب العربي والموجهة للاستهلاك المحلي.
- إقامة اتحاد جمركي عام 1995 من خلال وضع تعريف جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي.
- إقامة السوق المشتركة المغاربية قبل نهاية سنة 2000 بإقرار حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال داخل الاتحاد وإرساء نظام واحد للأسواق وإنشاء سوق داخلية كبرى واحدة لا مجال فيها للحواجز الجمركية.
- إقامة اتحاد اقتصادي من خلال تحقيق وتنسيق سياسات وخطط التنمية الاقتصادية بين أطراف اتحاد المغرب العربي.
- ويسعى اتحاد المغرب العربي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية: (مقدم، 2005، صفحة 209)

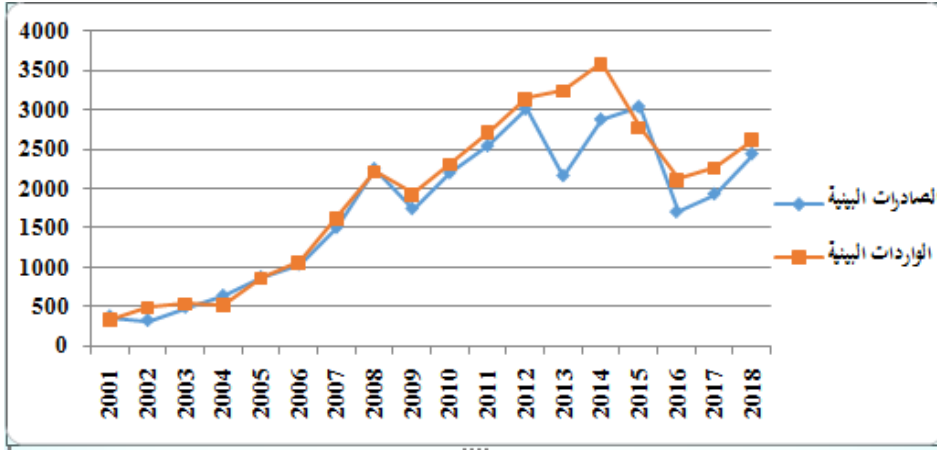
- تمتين روابط الأخوة بين الدول الأعضاء وبين شعوبها؛
- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعاتها، والدفاع عن حقوقها؛
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف؛
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص، وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها؛
- إتباع سياسة مشتركة في مختلف المجالات تهدف إلى إقامة تعاون دبلوماسي وثيق بين الدول الأعضاء يقوم على أساس الحوار، المحافظة على استقلال الدول الأعضاء، تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية المغاربية، التعاون في مجال التعليم، والحفاظ على القيم الروحية والخلقية الإسلامية، وصيانة الهوية القومية العربية.



II. واقع التجارة البينية في دول المغرب العربي :

تتميز معدلات التبادل التجاري بين دول المغرب العربي بالتذبذب حيث لا تزال تجارتها البينية متواضعة ومحدودة لا تتجاوز معدل 5% من مجموع تجارتها وهو أقل بكثير من حجم التجارة البينية المسجلة في باقي التجمعات الإقليمية العالمية والشكل التالي يوضح تطور الصادرات والواردات البينية المغربية خلال الفترة 2001-2018.

الشكل 01: " تطور الصادرات والواردات البينية لدول المغرب العربي خلال الفترة 2001-2018 (مليون دولار)"



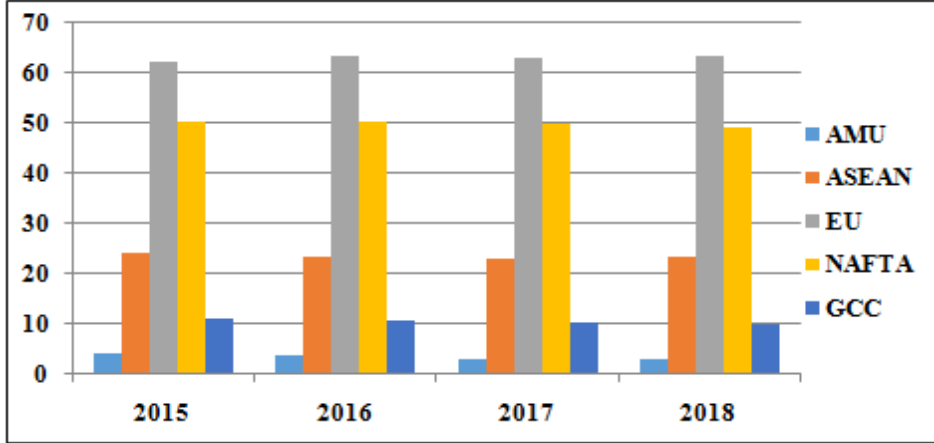
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الاقتصادية العربية، صندوق النقد العربي، 2001-2018

انطلاقاً من الشكل أعلاه يلاحظ أن حجم التجارة البينية بشقيها الصادرات البينية والواردات البينية ضئيل جداً خلال الفترة 2001-2018 رغم الإمكانيات التي تزخر بها المنطقة إلا أنه عرف ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة 2003-2008 نتيجة الارتفاع في الأسعار العالمية للنفط ومشتقاته وكذا تراجع الدولار مقابل العملات الرئيسية خاصة اليورو إلى جانب التوسع في حركة النشاط الاقتصادي لهذه الدول، يفسر الانخفاض المسجل سنة 2009 و2013 بآثار الأزمة العالمية والتوتر السياسي الذي شهدته المنطقة، في حين شهدت التجارة البينية تطوراً ملحوظاً سنة 2014 ثم انخفضت في السنوات الأخيرة بسبب أزمة أسعار البترول عام 2015، ثم سجلت ارتفاعاً في قيمتها خلال السنوات الموالية ولو بنسب قليلة وهو ما يعني أن حجم التبادل التجاري البيني المغربي ضعيف ومحدود جداً مقارنة بمبادلاتها التجارية مع العالم الخارجي. وإذا ما قورن حجم التبادل التجاري بين الأقطار المغربية ببعض التكتلات الإقليمية الأخرى فيلاحظ أن التجارة بين الدول المغربية تسجل أدنى معدلاتها سواء بالنسبة للصادرات البينية أو الواردات البينية وذلك ما يمكن توضيحه في الشكل رقم 2 والشكل رقم 3. بالنسبة للصادرات البينية لم تتجاوز 5% في اتحاد المغرب العربي مقابل 64% بالنسبة للاتحاد الأوروبي وحوالي 50% بين دول النافتا ولم تتجاوز 24% بين دول الآسيان و11% بين دول مجلس التعاون الخليجي. بالنسبة للواردات البينية يأتي الاتحاد الأوروبي في الصدارة بنسبة لم تتجاوز 59% يليها تجمع النافتا بحوالي 44% ثم الآسيان بنسبة 23% ولم تتجاوز 14% بين دول مجلس



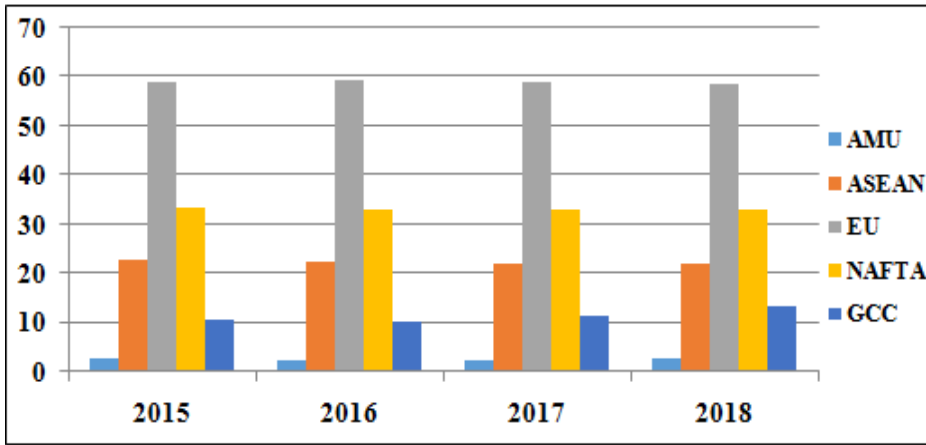
التعاون الخليجي وأخيرا اتحاد المغرب العربي أين لم تتجاوز نسبة الواردات البينية 3% هذا بالرغم من إمكانية تكثيف التبادل التجاري بنسب مضاعفة.

الشكل 02: تطور نسب الصادرات البينية لبعض التكتلات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2018 "



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات من قاعدة بيانات UNCTAD stat

الشكل 03: تطور نسب الواردات البينية لبعض التكتلات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات من قاعدة بيانات UNCTAD sta

III. الدراسات السابقة:

تساهم التجارة البينية بشكل كبير في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي والتنمية وقد تأكد ذلك من خلال العديد من الأبحاث النظرية والتطبيقية وبالأخص تلك التي تناولت موضوع التجارة البينية مع العلم أنه لا توجد إلا دراسات قليلة ومحدودة استعرضت بشكل مباشر أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي ففي دراسة ل Rossitza B. Wooster سنة (2008) في محاولة للإجابة على إشكالية تتمحور حول ما إذا كانت التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لعينة تتكون من 13 دولة في ظل اتفاقية التجارة الحرة تساهم في النمو الاقتصادي أكثر



من الدول غير الأعضاء باستخدام اختبار السببية لجرانجر خلال الفترة الممتدة ما بين 1980-2003، أشارت نتائج الدراسة إلى أن التجارة داخل الإقليم تؤثر على نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدرجة أقل مقارنة بالتجارة خارج الإقليم. (Wooster, Banda, & Dube, 2008) وفي دراسة أخرى لـ (Norehan Abdullah and Al (2014) تهدف إلى تقدير محددات التجارة البينية في دول المغرب العربي باستخدام نموذج الجاذبية للفترة 1989-2009، خلص الباحثون إلى أنه كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي تزيد التجارة البينية كما أن زيادة عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع التجارة كما أظهرت النتائج القياسية أن الحواجز الجمركية ترتبط بشكل إيجابي بالانفتاح. (Norehan, Hussin, & Othman, 2014) وفي دراسة لـ YU SHENG (2015) استخدم الباحث نموذج GTAP للتنبؤ بالتأثير المحتمل للنمو الاقتصادي في الصين على التجارة الثنائية بين الصين وأستراليا لسنة 2025 أظهرت النتائج أن الصادرات من أستراليا إلى الصين ستستمر بالزيادة بغض النظر عن مسار النمو الاقتصادي الذي تسلكه الصين وأن الصادرات من الخدمات ومنتجات الزراعة والمعادن ستصبح محركاً رئيسياً للتجارة الثنائية (SHENG, 2015) ودراسة Diana Ngonyo Kitavi سنة (2015) سعت إلى تحديد آثار التجارة الإقليمية على النمو الاقتصادي في جامعة شرق إفريقيا بدراسة العلاقة في المدى القصير والطويل بين الصادرات والواردات مع النمو الاقتصادي وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي باستخدام منهجية التكامل المشترك لأنجل جرانجر ولجوهانسن خلال الفترة 1980-2012، خلصت النتائج التجريبية إلى وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل تربط الصادرات والواردات مع الناتج المحلي الإجمالي كما أوصت الدراسة بضرورة تبني إستراتيجية تنوع الصادرات لزيادة النمو الاقتصادي كما ينبغي تشجيع التجارة الإقليمية داخل إفريقيا للزيادة من الناتج المحلي الإجمالي. (Kitavi, 2015) وكذلك دراسة Sibghat Ullah Farooqui سنة (2016) هدفت إلى فحص أثر التدفقات التجارية الثنائية بين الهند والصين على النمو الاقتصادي أشارت النتائج التجريبية إلى أن تحفيز التبادل التجاري البيني يزيد من معدلات النمو الاقتصادي في البلدين وأن الصين كان أداؤها التجاري أفضل من الهند. (Farooqui, 2016) ودراسة محمد الناصر حميداتو، علي عبايه (2016) قام الباحثان بتوظيف دالة (كوب - دوجلاص) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير الدالة خلال الفترة 2000-2013 لإبراز ما إذا كانت التجارة العربية البينية مصدراً للنمو الاقتصادي، أشارت النتائج وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتجارة البينية في الجزائر على النمو الاقتصادي وتأثيراً سلبياً للتجارة البينية في الدول العربية جمعاء. (حميداتو و عبايه، 2016) وفي دراسة لـ (Jean-Claude Maswana, 2014) تبحت في أثر التجارة الثنائية بين الصين وإفريقيا لعينة تتكون من 42 دولة خلال الفترة 2004-2014، أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي في إفريقيا. (Maswana, 2018).



IV. النمذجة القياسية لأثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي:

يتم إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL من أجل قياس أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي خلال الفترة الممتدة ما بين 2001-2018 ، حيث يمثل النمو الاقتصادي المتغير التابع تمثيلة الناتج المحلي الإجمالي وتمثل المتغيرات المستقلة في هذا البحث الصادرات البينية والواردات البينية. تم جمع البيانات الخاصة بهذه المتغيرات من تقارير صندوق النقد العربي إضافة إلى قاعدة بيانات UNCTED stat. ويأخذ النموذج القياسي الشكل التالي:

$$GDP = f(EXPORT, IMPORT)$$

$$GDP = \alpha + \beta_1 EXPORT + \beta_2 IMPORT + \varepsilon_t$$

الشكل الخطي للنموذج كما يلي:

علما أن:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي؛ **EXPORT**: الصادرات البينية؛ **IMPORT**: الواردات البينية؛ **α** ، **β_1** ، **β_2** :

معلمات النموذج؛ **ε_t** : الخطأ العشوائي

1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

هي المرحلة الأولى من مراحل التكامل المشترك يتطلب اختبار جذر الوحدة فحص استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا تحديد رتبة تكامل المتغيرات محل الدراسة ، وتعدد اختبارات جذر الوحدة سنقتصر في هذه الدراسة على اختبارين هما اختبار ديكي فولر الموسع (Dickey & Augmented-Dickey Fuller (Fulle, 1979) واختبار فيليبس بيرون (Phillips-Perron, 1988) والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبارين:

الجدول 01: " نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF) وفيليبس بيرون (PP)"

درجة التكامل	اختبار فيليبس بيرون PP		اختبار ديكي فولر الموسع ADF		المتغيرات
	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	
I(0)	21.749** (0.0000)	-5.697** (0.0003)	-5.815** (0.0004)	-5.895** (0.0002)	GDP
I(1)	-4.711** (0.0001)	0.327 (0.7685)	-4.722** (0.0001)	-1.596 (0.4628)	EXPORT
I(1)	-2.857* (0.0001)	-1.405 (0.5549)	-2.879* (0.0698)	-1.405 (0.5549)	IMPORT

** مستقرة عند مستوى 1%

* مستقرة عند مستوى 10%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج 9 EVIEWS

يظهر اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) لاستقرارية السلاسل الزمنية قبول فرضية العدم بوجود جذر الوحدة عند المستويات 1%، 5% و 10% لكل من الصادرات البينية (EXPORT)



والواردات البينية (IMPORT) حيث أن القيم المحسوبة كانت أقل من القيم الحرجة مما يعني أن هذه المتغيرات غير مستقرة في مستوياتها. وبإعادة نفس الاختبار للفروق الأولى تبين أنها قد استقرت ومنه رفض الفرضية العدمية وقبول الفرض البديل باستقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول في حين أظهر اختباري الاستقرارية بالنسبة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بعدم وجود حذر الوحدة عند المستوى أي أنها مستقرة عند المستوى (level).

2. تحديد فترة الإبطاء المثلى:

يتطلب اختبار التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL تحديد فترة الإبطاء المثلى وهي الفترة التي تعطي أدنى قيمة وفقاً لعدة معايير (LR, FPE, AIC, SC, HQ). وقد تم اختيار عدد فترات التباطؤ حسب معياري Akaike و Schwarz بثلاث فترات.

الجدول 02: " تحديد فترة الإبطاء المثلى "

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-272.1112	NA	1.71e+12	36.68149	36.82310	36.67998
1	-251.5620	30.13884*	3.82e+11	35.14159	35.70803	35.13556
2	-239.3529	13.02301	3.02e+11	34.71372	35.70499	34.70316
3	-220.4142	12.62578	1.45e+11*	33.38856*	34.80466*	33.37348*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: مخرجات برنامج 9 EVIEWS

3. اختبار الحدود للتكامل المشترك:

تتعدد أساليب واختبارات التكامل المشترك لتحليل السلاسل الزمنية كاختبار أنجل وجرانجر واختبار جوهانسن التي تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة ولا يمكن إجراؤها بوجود متغيرات متكاملة بدرجات مختلفة، لهذا يتم استخدام منهجية ARDL الذي طوره (Pesaran and Al (2001, Pesaran, Shin, & Smith, 2001) حيث لا يأخذ بعين الاعتبار إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو من الدرجة الأولى $I(1)$ أو مزيج منهما ولكن بشرط ألا تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية. كما يعتبر من أفضل النماذج في حالة ما كان حجم العينة صغيرة مقارنة باختبارات التكامل الأخرى والنتائج تكون جيدة. يستخدم نموذج ARDL للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، بحيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك أو علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة تتمثل فيما يلي: $H_0: \beta_1 = \beta_2 = 0$ وذلك بمقارنة قيمة الإحصائية (F) مع القيمة الحرجة الجدولية، ويتم قبول هذه الفرضية إذا كانت قيمة الإحصائية



(F) أصغر من القيمة الجدولية، مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك أي علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات تتمثل فيما يلي :

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0 \text{ وذلك إذا كانت قيمة الإحصائية (F) أكبر من القيمة الجدولية.}$$

وبما أن السلاسل الزمنية المدروسة خليط من متغيرات مستقرة عند المستوى وأخرى عند الفرق الأول سنطبق هذه المنهجية، النتائج مدرجة في الجدول الموالي:

الجدول 03: " نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك "

ARDL Bounds Test		
Date: 04/04/20 Time: 00:27		
Sample: 2004 2018		
Included observations: 15		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.668225	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.63	3.35
5%	3.1	3.87
2.5%	3.55	4.38
1%	4.13	

المصدر: مخرجات برنامج 9 EViews

يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة (F- Stat= 7.66) أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى والأدنى عند درجات معنوية 1%، 2.5%، 5%، 10% مما يعني رفض فرضية العدم وقبول فرضية البديل بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وأنها متكاملة معا وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي المغربي.

4. تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل:

بما أن النتائج أكدت وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، سنقوم بتقدير معلمات النموذج لتحديد تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الأجل الطويل، تعطى نتائج الاختبار في الجدول التالي:

الجدول 04: " نتائج تقدير معلمات نموذج التكامل المشترك في المدى الطويل "

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXPORT	-0.001123	0.002785	0.403333	0.6933
IMPORT	-0.003020	0.002414	-1.250761	0.2331
C	5.456279	1.488394	3.665883	0.0028

المصدر: مخرجات برنامج 9 EViews



يلاحظ من خلال الجدول أنه لا توجد علاقة ذات تأثير إيجابي بين الصادرات البينية والنتائج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل حيث أن معلمة الصادرات البينية سلبية وغير معنوية ، فارتفاع قيمة هذه الأخيرة بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.0011% ، كما أن العلاقة بين الواردات البينية والنتائج المحلي الإجمالي هي علاقة عكسية حيث أن ارتفاع الواردات البينية بنسبة 1% يقابلها انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.003% وهذه العلاقة غير معنوية إحصائيا عند مستوى 5%.

مناقشة النتائج:

تشير معاملات الأجل الطويل لكل من الصادرات البينية والواردات البينية إلى أنها سلبية وغير معنوية هذا ما يعني أن التجارة البينية لا تلعب دورا في التأثير على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي الثلاثة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، تتماشى هذه النتيجة مع دراسة (حميداتو وعبابه، 2016) وتختلف مع باقي الدراسات السابقة. هذه النتائج تكشف حقيقة أن مستوى التعاون و التبادل التجاري بين دول المغرب العربي لا يزال دون المطلوب أو هامشيا لا يتجاوز 5% مقارنة بإجمالي مبادلاتها مع العالم الخارجي حيث تشير الإحصائيات إلى أن أغلب المبادلات التجارية المغربية تتم مع دول الاتحاد الأوروبي مع العلم أن معظم المواد المستوردة من قبل كل بلد مغربي متوافر لدى جيرانه، وكذلك تركز الهيكل السلعي للإنتاج والصادرات لهذه الدول في منتجات محددة فضلا على ذلك لا تزال القيود المفروضة على حركة التجارة والتدفقات الرأسمالية كثيرة الأمر الذي يشكل عائقا أمام الاندماج الإقليمي المغربي.

5. تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

يمثل المرحلة الأخيرة في اختبار ARDL، يقيس معامل تصحيح الخطأ سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن بالأجل الطويل يشترط أن تكون قيمته سلبية ومعنوية. كما يلاحظ من خلال الجدول رقم 05، بالنسبة لقيمة معامل تصحيح الخطأ كانت قيمته سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% والتي تترجم وجود عملية تصحيح من الأجل القصير إلى الأجل الطويل من أجل العودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل.

الجدول 05: " نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ "

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXPORT)	-0.000026	0.002766	-0.009411	0.9926
D(IMPORT)	-0.002017	0.003329	-0.605948	0.5550
CointEq(-1)	-1.696217	0.233655	-7.259501	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج 9 EVIEWS



الخلاصة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر التجارة البينية على النمو الاقتصادي في أقطار المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب) خلال الفترة 2001-2018 باستخدام اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع وفيليبس بيرون وأسلوب التكامل المشترك ARDL لاختبار وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغير التابع المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الصادرات البينية والواردات البينية. كشفت نتائج الدراسة أن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي مستقرة عند المستوى بينما سلسلتي الصادرات البينية والواردات البينية استقرت عند الفرق الأول، إلى جانب ذلك أشارت نتائج اختبار الحدود إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط بين المتغيرات المشمولة. أوضحت نتائج تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل أن هناك علاقة غير معنوية إحصائياً بين التجارة البينية والنمو الاقتصادي، كما بينت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي.

يرجع التأثير غير المعنوي لكل من الصادرات والواردات بين الأقطار المغاربية على النمو الاقتصادي في المنطقة إلى أن نسبة التبادل التجاري البيني متدنية جداً وهو رقم أقل بكثير من الأرقام المسجلة في باقي التكتلات العالمية، كما أنها اقتصاديات تبادلية مع العالم الخارجي مما يضاعف من تبعيتها للخارج الأمر الذي يجعلها عرضة للضغوطات الأجنبية ولتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية حيث أن الجزء الأكبر من التجارة المغاربية تتم مع الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ضعف تنوع اقتصاديات هذه البلدان.

انطلاقاً من النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

- العمل على تنويع اقتصاديات دول المغرب العربي مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري فيما بينهم؛
- العمل على إزالة القيود بشكل تدريجي على حركة الأشخاص، السلع ورؤوس الأموال؛
- العمل على الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال التكامل الاقتصادي، على سبيل المثال محاولة إنشاء سوق مشتركة لسلعة أساسية بين دول المغرب وتوسيعها فيما بعد على باقي السلع مثلما فعل الاتحاد الأوروبي بإقامة جماعة الفحم والصلب في بداية الأمر؛
- التخلي عن الاتفاقيات الثنائية والمنفردة التي قامت بها مثلاً اتفاقية المغرب للانضمام مع دول المجلس التعاون الخليجي واتفاقية أقاليم التي تربط أربع دول وهي تونس والمغرب والأردن ومصر مع الاتحاد الأوروبي ؛
- ويقيم في الأخير توفر الإرادة السياسية لقادة هذه الدول لتحقيق اتحاد مغرب عربي، الأمر الذي أكدته ترفين في قوله "إن الاتحاد النقدي هو مسألة سياسية أكثر منها اقتصادية، لأن الدوافع باتجاهها، والعقبات في سبيلها، هي بشكل أساسي ذات طبيعة سياسية، فالإرادة السياسية هي بالتالي شرط مسبق لأي تكامل اقتصادي ونقدي".



قائمة المراجع:

- توفيق المديني. (2004). المغرب العربي ومآزق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (المجلد الطبعة الأولى). بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر.
- عائشة عوار، و لطيفة بن يوب. (2012). عوار عائشة، بن يوب لطيفة، جدوى التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، . سلسلة كتب المستقبل العربي، المغرب العربي ثقل الموارث ونداء المستقبل .
- عبيرات مقدم. (2005). التكامل الاقتصادي كوسيلة للتنمية في إطار التكتلات الاقتصادية الراهنة. الملتقى الدولي حول التكامل الإقليمي والتنمية في إفريقيا الواقع والتحديات. القاهرة.
- محمد الناصر حميداتو، و علي عبابه. (2016). التجارة العربية البينية وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (2000-2013). مجلة معارف (21)، 241-256.
- Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1979). Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. Journal of the American Statistical Association , 366 (74), 427-431.
- Farooqui, S. U. (2016). Bilateral trade and economic growth of China and India: A comparative study. Accounting , 117-128.
- Kitavi, D. N. (2015). EFFECT OF INTRA-AFRICAN REGIONAL TRADE ON ECONOMIC GROWTH IN EAST AFRICAN COMMUNITY. International Journal of Business and Commerce , 4 (6), 45-64.
- Maswana, J.-C. (2018). Revisiting the Growth Effects of Sino–African Bilateral Trade on African Economie. Conference: American Economic Association, (pp. 1-24). Philadelphia (PA, USA).
- Norehan, A., Hussin, A., & Othman, H. M. (2014). The Determinants of Trade and Trade Direction of Arab Maghreb Union (AMU). Journal of Empirical Economics , 2 (2), 46-62.
- Pesaran, M., Shin, Y., & Smith, R. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal applied economic , 16, 289-326.
- Phillips, P. C., & Perron, P. (1988). Testing for a unit root in time series regression. Biometrika , 75 (2), 335-346.
- Sheng, Y. (2015). Economic Growth in China and Its Potential Impact on Australia-China Bilateral Trade: A Projection for 2025 based on the CGE Analysis. EABER WORKING PAPER SERIES (122), 1-27.
- Wooster, R. B., Banda, T. M., & Dube, S. (2008). The contribution of intra regional and extra regional trade to growth: Evidence from the European Union. Journal of economic integration , 23 (1), 161-182.